

اللاجئون السوريون في لبنان بين العنصرية وحرمان الحقوق وخطر الطرد والتسليم للنظام السوري

بلا حماية بلا حقوق

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الإثنين 27 شباط 2017

محتويات التقرير:

أولاً: مقدمة ومنهجية التقرير.

ثانياً: شروط الإقامة في لبنان أولى خطى اضطهاد اللاجئين السوريين:

تداعيات إيقاف المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تسجيل اللاجئين السوريين

الاستغلال في العمل

تداعيات غياب المخيمات الرسمية

العنصرية

الاستغلال الجنسي

الحرمان من الحماية القضائية

الحرمان من الرعاية الصحية

تسؤل وعمالة

الحرمان من التعليم

آلاف الأطفال مكتومي القيد

ثالثاً: الاعتقال والخطف والتعذيب والتسليم إلى النظام السوري.

رابعاً: التوصيات.

شكر وتقدير

أولاً: مقدمة ومنهجية التقرير:

تسببت عمليات القصف والمجازر، واستخدام سلاح الطيران الذي يُدمر الأبنية والمحلات، وغير ذلك من أصناف الانتهاكات التي مورست ضد الشعب السوري، في تحوُّل تدريجي فاق نصفه حالياً ما بين نازح ولاجئ، وكان لدول الطُّوق النَّصيب الأكبر، ونظراً لتداخل الحدود والأراضي السورية اللبنانية، وصلات القرى، لجأ مئات آلاف السوريين إلى لبنان، الذي استقبل مشكوراً أعداداً كبيرة مقارنة مع مساحته وإمكاناته المحدودة، وتُقدَّر أعدادهم بقرابة 1.7 مليون لاجئ سوري.



لم تتوقع السلطات اللبنانية كل هذا الكم الهائل من التدفق البشري، ولم تعمل، أو لم ترغب، في إعداد خطط للتعامل مع هؤلاء اللاجئين، بل سنّت قوانين فاقمت الأزمة، فقد منعت إنشاء مخيمات رسمية واسعة على أراضيها؛ ما تسبب في انتشار اللاجئين على شكل تجمعات مُبعثرة، وضمن مخيمات صغيرة غير نظامية، وتشتت الأفراد بشكل غير منظم، وتسبب اللجوء السوري في نشر حالة إضافية من الفوضى في المجتمع اللبناني، فكانت ردة فعل الحكومة اللبنانية مزيداً من القرارات الغير مدروسة العواقب، والجائرة إلى حدٍ بعيد بحق اللاجئين السوريين؛ لقد تسببت تلك القرارات في الحدّ من دخول السوريين إلى لبنان، وفتحت الباب واسعاً أمام عمليات الاستغلال والابتزاز، وقد لاحظنا أن معظم تلك القرارات قد تمّ اتخاذها بعد تعرّض لبنان إلى هجمات إرهابية؛ ما وُلد حالة من ردة الفعل الانتقامية تجاه اللاجئين السوريين، فقد ظهروا كحواضن للإرهاب، وقد انعكس ذلك بشكل صارخ على نواحي حياتهم كافة، وأصبحت المخاطر التي هربوا منها من سوريا، وخاصة الاعتقال والاختفاء القسري والقتل، تُلاحقهم في لبنان، إضافة إلى عدم تمكّن أعداد هائلة من السوريين من مغادرة لبنان نظراً لعدم امتلاكهم جوازات سفر صالحة من ناحية، ولم يعد بإمكانهم البقاء فيه من ناحية ثانية؛ إثر تلك القرارات والواقع المتأزم الذي يعيشونه يومياً. وهذا الوضع لا بُدّ من معالجته، وإلا تحوّل قنابل مجتمعية موقوتة.

يعتمد التقرير بشكل رئيس على اللقاءات التي أجريناها مع اللاجئين السوريين في لبنان إما عبر برنامج السكايب أو الهاتف أو عبر زيارتهم في أماكن وجودهم في المخيمات وخارجها، عبر عضو الشبكة السورية لحقوق الإنسان في لبنان، قمنا باختيار ستّ روايات لذكرها في هذا التقرير واستخدمنا أسماء مستعارة حفاظاً على خصوصية الشهود ومنع تعرّضهم للمضايقات أو الملاحقة، وقد أخبرنا جميع من التقينا بهم بهدف التقرير وحقّهم في الامتناع عن إجراء اللقاء أو رفض ذكر بعض المعلومات التي من الممكن أن تُعرّضهم للخطر، وحصلنا على موافقتهم في استخدام المعلومات التي أدلوا بها بما يفيد أهداف التقرير.

كما يعتمد التقرير على أرشيف الشبكة السورية لحقوق الإنسان المكوّن من عمليات رصد وتوثيق لعدد من الانتهاكات التي وقعت بحق اللاجئين السوريين في لبنان، ونورد في هذا التقرير بعضاً من أبرز تلك الحالات، ونؤكد أننا لم نتمكن من تغطية كافة المعلومات والجوانب المتعلقة بحياة اللاجئين في لبنان؛ بسبب الصعوبات والتحدّيات التي واجهتنا وأبرزها خوف اللاجئين من تعرّضهم للتهديد والملاحقة الأمنية سواء من السلطات المحلية أو جماعات مجهولة، وفقدان ثقتهم بجدوى ما يخبروننا به من معلومات بعد عشرات التقارير والأبحاث الدولية والمحلية التي صدرت عن ما يتعرضون له من انتهاكات ولم يتغير في واقعهم شيء.



ثانياً: شروط الإقامة في لبنان أولى خطى اضطهاد اللاجئين السوريين:

بلغ عدد السوريين الذين لجئوا إلى لبنان نحو مليون ومئة ألف لاجئ حسب ما سجلته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، يُضاف إليهم قرابة نصف مليون لاجئ غير مسجلين، فقد أصدرت السلطات اللبنانية قانوناً يهدف إلى تنظيم دخول السوريين إلى لبنان في 9/ كانون الثاني/ 2015. وقد أعلنت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين عبر مُمثليها في لبنان توقُّف المفوضية عن تسجيل أية أعداد جديدة، ذلك بناء على طلب وتعليمات من الحكومة اللبنانية، ما يعني عدم الاعتراف بالسوريين الذين هربوا إلى لبنان كلاجئين وإنما اعتبارهم مُقيمين أجنبياً تسري عليهم أحكام القوانين الخاصة بالأجانب.

اتخذت السلطات اللبنانية العديد من الإجراءات للحدّ من تدفُّق السوريين إلى أراضيها، وفرضت شروطاً صعبة جداً للإقامة على أراضيها، كتحديد رسوم مرتفعة لاستخراج الإقامة ووجود كفيل لبناني، ولم يتمكن القسم الأعظم من السوريين من تحقيق شروط الإقامة، كل ذلك أفقَدَ معظم اللاجئين السوريين صفتهم القانونية في الوجود في لبنان، وهذا بالتالي جعلهم عرضة للتمييز في المجتمع والاستغلال في العمل والإساءة في التعامل، والتحرُّش الجنسي في بعض الأحيان، وعدم قدرتهم على اللجوء إلى أجهزة الشرطة والأمن في حال تعرَّضوا لأي اعتداء، حيث فقدوا أشكال الحماية كافة، ما وضع اللاجئين السوريين أمام عجز شبه كامل عن تلبية احتياجاتهم الأساسية في الحياة.

بتاريخ 3/ شباط/ 2015، أصدر الأمن العام اللبناني قراراً يُحدِّد آلية دخول وبقاء السوريين في لبنان ومنع أي سوري من الحصول على إقامة رسمية، كما حظر دخول سوريين جُدد ما لم يندرج طالب الدخول في إحدى الخانات التي حددها القانون وهي: السياحة، زيارة العمل، التَّسوق، المرور من لبنان بدافع السفر ويُستثنى من هذا القرار، مَنْ تمكَّن من السوريين من الحصول على كفيل لبناني بموجب «تعهد بالمسؤولية»، وهو ما فرض على معظم السوريين اللجوء إلى كفيل اللبناني للحصول على إقامة قانونية، وهنا برزت تجارة أصبحت رائجة، وهي بيع الكفالة بمبلغ لا يقل عن \$1500، حيث أصبح الكثيرون يتمنّون دخول سوريين إضافيين إلى لبنان، بهدف بيعهم كفالة في الحدود البرية أو في المطارات، كما يُمكن للكفيل في بعض الحالات إلغاء الكفالة قبل أن تنتهي مُدَّتها.

الإقامات الممنوحة للاجئين السوريين (عدا الممنوحة من قبل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والتي توقفت عن الصدور منذ أيار 2015)، يجب أن يتم تجديدها سنوياً، ومن متطلبات تجديد الإقامة:

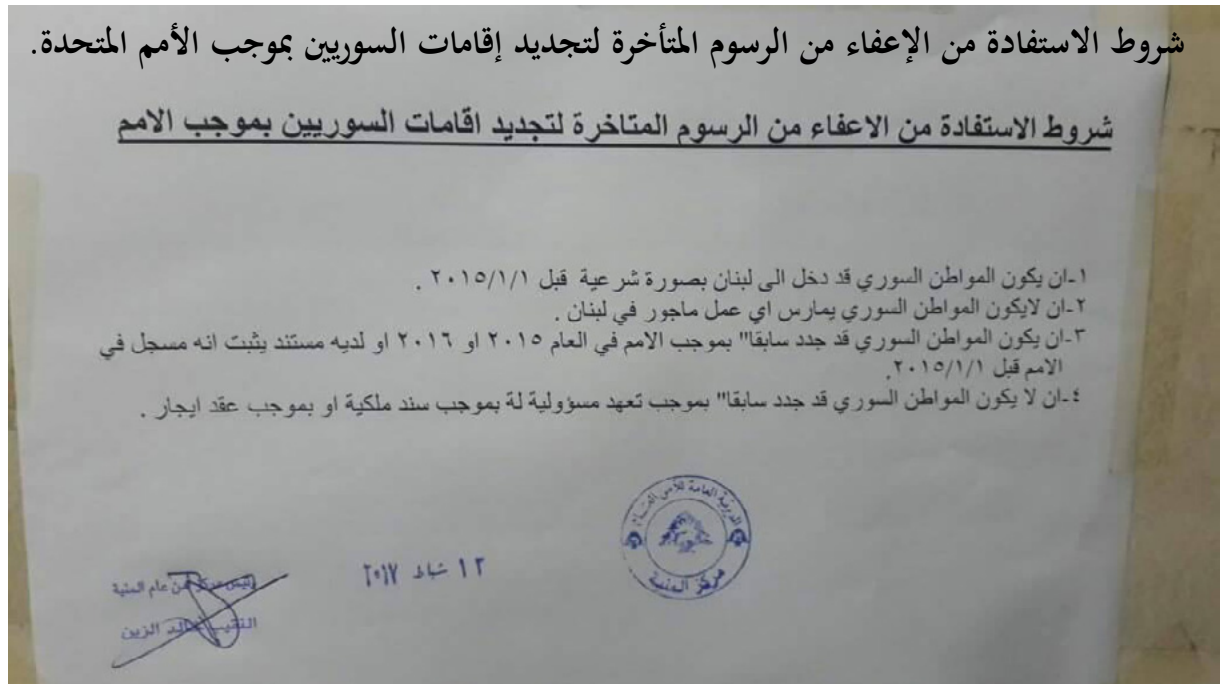
- توفر وثيقة رسمية (هوية شخصية - جواز سفر - وثيقة دخول)، لكن عدداً كبيراً من السوريين الذين فروا إلى لبنان فقدوا وثائقهم الرسمية ودخلوا لبنان بطريقة غير نظامية.



- رسوم تجديد تصل إلى \$200 لكل فرد تجاوز عمره الـ 15 عاماً، وهذا يُعتبر مبلغاً مرتفعاً بالنسبة للعائلات اللاجئة، لأنَّ معظمها بلا عمل مُستمر، وهذا يجعل عملية الحصول على إقامة قانونية أمر غاية في الصعوبة.
- تحديد مكان السكن، مع صورتين شخصيتين مختومتين من قبل مختار الحي، وهو شخص محوّل من قبل الحكومة اللبنانية. وفي بعض الأحيان ترفض السلطات اللبنانية تجديد إقامة بعض السوريين على الرغم من توفّر الشرطين السابقين، دون إبداء أية تبريرات، وهذا أدى إلى فقدان النسبة الأعظم من اللاجئين السوريين في لبنان الصفة القانونية بحسب عدة لقاءات مع منظمات سورية ولبنانية عاملة في شؤون اللاجئين السوريين.

في شباط/ 2017 أصدر الأمن العام اللبناني قراراً محدود الصلاحيات أعفى بموجبه المسجلين في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين قبل تاريخ 1/ كانون الثاني/ 2015 من الرسوم المتأخرة ومنحهم إقامة لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد من دون رسوم، شرط أن يكونوا قد مُنحوا سابقاً إقامة مؤقتة خلال العام 2015 أو 2016، ولا يستفيد من هذا القرار اللاجئون السوريون الذين سبق أن حصلوا على إقامات دخول (سياحة، تسوق، زيارة...) أو بتعهد بالمسؤولية عمل/ شخصي أو بموجب سند ملكية أو عقد إيجار.

بالرغم من أن القرار الأخير ذو أهمية لشريحة من السوريين اللاجئين إلى لبنان إلا أنه استثنى من دخل لبنان بطريقة غير شرعية وهم شريحة واسعة، واشترط أن يكون المستفيدون من القرار لا يمارسون أي عمل مأجور، وأن يكون اللاجئ قد سُجّل سابقاً في الأمم المتحدة أو حصل على إقامة بموجبها.



زيد كليب، يبلغ من العمر 30 عاماً، من مدينة تكلخ بمحافظة حمص، حاصل على شهادة في إدارة الأعمال، دخل لبنان بطريقة غير نظامية عبر موجات النزوح الجماعي من معبر غير رسمي في عام 2014، بعد دخوله حاول استخراج إقامة قانونية عدة مرات إلا أنّ إجراءات استخراج الإقامة الصعبة كانت دائماً تقف عقبة أمام حصوله عليها، يقول زياد -توصلنا معه عبر الهاتف- للشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”تقدّمت عدة مرات إلى الأمن العام اللبناني بطلبٍ للحصول على الإقامة، لكن تمّ رفضه بسبب عدم وجود كفيل لبناني وطلبوا مني أن أتقدّم بطلب استرحام ومازلت أنتظر الموافقة على الطلب منذ ما يزيد عن ستة أشهر، أنا لا أستطيع مغادرة المدينة التي أقيم فيها خشية الاعتقال وأتجنّب جميع الشوارع والأماكن التي توجد فيها حواجز للأمن العام أو الجيش اللبناني، وإذا حصلت على الموافقة يتوجب علي دفع مبلغ \$200 مخالفة عن كلّ عام أقمته بلا إقامة، و\$600 غرامة لدخولي خلسةً، و\$200 للإقامة الجديدة وهذا المبلغ يفوق قدرتي كلاجئ“.

وقد أصدر الزملاء في منظمة هيومان رايتس ووتش، دراسة موسعة بعنوان: [كيف تسهل شروط الإقامة في لبنان الإساءة ضد اللاجئين السوريين](#)، فصّلت فيه القضية بجميع أبعادها وتداعياتها. كما أصدرت تقريراً بعنوان [”شروط الإقامة تعرّض اللاجئين السوريين في لبنان للخطر“](#).

تداعيات إيقاف المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تسجيل اللاجئين السوريين:

أعلنت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين عبر مُمثليها في لبنان عن إيقاف تسجيل السوريين الجدد في لبنان كلاجئين بناءً على طلب من حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، وقد شكّل هذا القرار منذ صدوره تداعيات كارثية على مختلف أوضاع اللاجئين الاجتماعية والاقتصادية، خاصة أنّ كثيراً من اللاجئين السوريين يستخدم لبنان كدولة معبر للجوء إلى أوروبا بطرقٍ نظامية عبر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وفي حال عدم تسجيله في سجلاتها، فإنه يفقد بالتالي ذلك الحق، كما سيحرمه ذلك من المساعدات والحماية المقدمة من المفوضية، ويصبح بالتالي عرضةً للاستغلال ولألوان متنوعة من الانتهاكات، وفي كثير من الأحيان رفض الأمن اللبناني تجديد إقامة لاجئين سوريين على الرغم من كونها صادرة من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، واشتروا وجود كفيل لبناني، وقدومه أثناء التجديد. والحكومة اللبنانية لا تمنح صفة اللاجئ لمن يستحقها، كونها غير موقّعة على اتفاقية اللاجئين لعام 1951، بل تعتبرهم مقيمين على الأراضي اللبنانية، وتُطبّق عليهم القانون المحلي، لكنّها مُلزّمة بالقانون العربي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.



الاستغلال في العمل:

نظراً لصعوبة شروط الإقامة كما أشرنا سابقاً، فكثير من اللاجئين السوريين لا يتمكنون من الحصول عليها، وهذا بالتالي فرض عليهم صعوبة في التحرك؛ ما دفعهم للقبول بالأعمال المتوفرة ضمن مناطقهم فقط، ولساعات عمل طويلة، وبأجور زهيدة، ونظراً للاحتياجات الأسرية، اضطر قسم كبير منهم لأن يرضخ للإساءة والاعتداء من أصحاب العمل، حيث يقوم البعض منهم بتهديد العمال اللاجئين بتسليمهم للسلطات اللبنانية التي ربما تقوم باعتقالهم، ثم إرسالهم إلى الحدود، وطردهم قسرياً إلى سوريا، دون أي اكتراث بأن القسم الأعظم من اللاجئين السوريين قد فرَّ خوفاً من الاعتقال أو التجنيد القسري في صفوف جيش النظام السوري أو الميليشيات المحلية، وتُشكّل عودتهم خطراً جدياً على حياتهم.

إضافة إلى ذلك، وحتى بعد الحصول على الإقامة، فرضت وزارة العمل في الحكومة اللبنانية أنواعاً مُحدّدة من الأعمال يُسمح للاجئين السوريين بمزاومتها، دون اعتبار لكفاءاتهم العلمية وخبراتهم المهنية، وحصرت عدداً من المهن على اللبنانيين فقط، وبوّرت ذلك بالرغبة في الحفاظ على اليد العاملة اللبنانية، وقد سمحت للسوريين بالعمل ضمن مجالات العمالة المختلفة مثل: البناء، النجارة، الحدادة، العمل في خدمة المقاهي والمطاعم، وحراسة الأبنية، وأعمال النظافة، أو العمل كمزارعين، وسمحت لمن يمتلكون مبالغ مالية ضخمة بفتح محلات خاصة والاستثمار، بشرط ألا يؤثر هذا سلباً على محلّ أو مُستثمر لبناني آخر. أغلب العمالة السورية من اللاجئين تعمل في لبنان دون عقد عمل أو ضمان اجتماعي أو صحي، -وقد تعرّض العديد من العمال السوريين للإصابة أو الموت بسبب العمل وخاصة الأعمال المتعلقة بالبناء- وذلك حرّمهم من الحصول على تعويض مالي في نهاية الخدمة، أو تكاليف علاج إصابة مُعيقة عن العمل، وفي بعض الأحيان قد يحصل العامل المتضرر أو أسرته على مبالغ زهيدة، أضف إلى هؤلاء أن جميع اللاجئين المسجلين لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين يوقعون على تعهد بعدم العمل في كل مرة يجددون فيها إقاماتهم، وفي حال مخالفة التعهد يتعرضون للاعتقال والتّرحيل. نص [القرار](#) الصادر عن وزارة العمل اللبنانية فيما يتعلق بالمهن الواجب حصرها في اللبنانيين فقط وما يسمح للسوريين بمزاولته.

تداعيات غياب المخيمات الرسمية:

نظراً إلى حاجة اللاجئين إلى تأمين مسكنٍ في ظلّ عدم وجود مخيمات مركزية من ناحية، وارتفاع إيجارات البيوت بالنسبة لهم، من ناحية ثانية، اضطرهم ذلك إلى قبول العمل في أعمال السخرة لجميع أفراد الأسرة دون أجر مقابل، كالزراعة والبناء مقابل حصول العائلة على مسكنٍ تُقيم فيه بشكل مجاني، ويقوم صاحب العمل باستغلال جميع أفراد الأسرة من نساء وأطفال كيفما يشاء سواء في العمل ضمن المجال المتفق عليه أو أعمال أخرى كتلبية متطلباته الشخصية وشراء السلع وتنظيف المنزل، وغسل السيارات، ونقل الأمتعة، وقد لاحظنا انتشار هذه الظاهرة في منطقتي بعلبك والهرمل بشكل خاص. ونتيجة لصعوبة ما يُعانيه اللاجئ السوري للحصول على عمل في لبنان، فقد قامت العديد من العصابات باستغلال العوائل



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

6

اللاجئة في زراعة القنب الهندي (الحشيش) وحصدتها وإتلاف أعقابها مقابل أجر لا يتجاوز \$20 في اليوم، وانتشرت هذه الظاهرة على نحو كبير في المناطق الحدودية بين سوريا ولبنان وفي منطقة البقاع بشكل رئيس.

علاء العمر، من مدينة حمص، عامل سوري مقيم في لبنان منذ عام 2011، يعمل لدى ورشة نجارة خشب -يملكها لبناني-، مدة 12 ساعة يومياً ويتقاضى نحو \$20 على كل يوم عمل، قام صاحب العمل بمنح علاء كفالة للحصول على إقامة قانونية في لبنان، أفاد علاء -عبر السكايب- الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”بالرغم من أن صاحب عملي منحني كفالة للحصول على الإقامة إلا أنه دائماً يُهددني بسحبها إذا تقاعستُ عن العمل أو طالبت بزيادة الأجر. طالما أنه وافق على إعطائي الكفالة إذاً عليّ تحمّل كل ما أتعرض له أثناء العمل. اعتدت على المعاملة السيئة منه والصراخ في وجهي طوال اليوم. خلال عملي تعرضت للإصابة مرتين إحداهما كادت تُفقدني ثلاثة أصابع من يدي قمت بعلاجها على نفقتي، هناك أوقات أثناء السنة ينخفض فيها مستوى العمل والطلب على نجارة الخشب، وفي هذه الأوقات لا أتقاضى أيّ تعويض وإن عملنا فأحصل على نصف أجر، طبعاً صاحب العمل يقوم بدفع أجرتي وفق مزاجه، أحياناً يُعطيني في نهاية اليوم وأحياناً أخرى كل شهر أو شهرين ولا أملك خياراً آخر سوى انتظاره، إن تركت العمل سيقوم بسحب الكفالة وستزداد المشكلات التي أتعرّض لها“.

العنصرية:

منذ عام 2011 حتى بداية عام 2013 لم تكن ظاهرة العنصرية سوى ظاهرة فردية، وبشكل أكثر تحديداً من أشخاص ينتمون إلى أحزاب تؤيد النظام السوري، وتكره الثورة السورية، وفي مقدمتها حزب الله اللبناني.

مع بداية عام 2013 لاحظنا تنامي ظاهرة العنصرية تجاه وجود اللاجئين السوريين، وقد أدّت في بعض الأحيان إلى حالات قتل، وإلى ملاحقة بعض اللاجئين إلى أماكن عملهم، وتهديد أصحاب العمل، وتركز ذلك في ضاحيتي بيروت الجنوبية والشرقية، وأخذت تلك الظاهرة بالتصاعد تدريجياً، وأحد أبرز أسباب تنامي هذه العنصرية هو خطاب الكراهية والتحريض الطائفي عبر بعض وسائل الإعلام اللبنانية المؤيدة للنظام السوري. بشكل أساسي الـ mtv، والجديد، و otv، وتبع ذلك موجات تحريضية منظمّة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تصاعد كل ذلك بشكل مُخيف بعد وقوع عدد من الهجمات الإرهابية نفّذها تنظيم داعش وجبهة فتح الشام على مواقع للجيش اللبناني في منطقة عرسال في آب/ 2015.



نماذج عن العنصرية والتحريض على الكراهية ضد اللاجئين السوريين عبر الإعلام اللبناني:

يوم الإثنين 14/ تشرين الثاني/ 2016 عرضت قناة otv اللبنانية الحلقة الأولى من برنامج "هدي قلبك" وهو برنامج فكاهي، الحلقة كانت عبارة عن "مقلب" نفذه مُقدِّم البرنامج بحقّ عامل سوريّ في حلبة كارتيנג، حيثُ قام بطلب أوراقه الثبوتية بعد أن نصبَ حاجزاً عسكرياً وهمياً، ثم صرخ عليه طالباً منه الركوعَ على الأرض أمامه وخلعَ ملابسه ثم قام بإذلاله بطرقٍ مختلفة، كأن يسخر من ملابسه الداخلية، ويُعلّق فيها علماً أحمر، وأجبر العامل السوري على حمل يافطة وطلب منه السير بها، وقد حُذفت الحلقة من قبل القناة بعد موجة الاستياء من قبل أغلبية المجتمع اللبناني على تنوّع توجهاته.

صور من برنامج "هدي قلبك" على قناة otv اللبنانية تُظهر الاستهزاء من عامل سوري 14/ تشرين الثاني/ 2016 الإثنين 14/ تشرين الثاني/ 2016 انتشر مقطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي يُظهر عدداً من الفتيات في جامعة الألبا اللبنانية، وهنَّ يُجِبْنَ بالفرنسيّة على سؤال إن كُنَّ يقبلن بالخروج مع شاب سوري، الإجابات كانت عنصرية واختتم الفيديو بإجابة أوضحت الهدفَ منه "لا أظن أن هناك فتاة لبنانية تقبل أن تواعد شاباً سورياً، إلا إذا كان لا يُشبهُهم ولا يتحدّث بلهجتهم".

مقطع فيديو يظهر عدداً من الفتيات اللبنانيات في جامعة الألبا يُجِبْنَ على سؤال بطريقة عنصرية حول مدى موافقتهن على الخروج مع شاب سوري 14/ تشرين الثاني/ 2016

في عام 2013 عرضت قناة mtv اللبنانية في برنامج "ما في مثلو" مشهداً تمثيلاً يُظهر أماً لبنانية تتحدث مع ابنها باللغة الفرنسية، وتُفاجأ الأم بابنها يتحدّث اللهجة السورية وأصحابه في المدرسة سوريون، وأظهر المشهد كراهيةً واحتقاراً واضحين للاجئين.

مقطع فيديو تمثيلي عرضته قناة mtv يُظهر الكراهية والاحتقار للاجئين السوريين -عرض المقطع في عام 2013-

أوردَ الموقع الإلكتروني لصحيفة "النهار" اللبنانية، تقريراً مصوراً يستطلع من خلاله رأي الشارع اللبناني في مسألة النزوح السوري الذي وصفه موقع الصحيفة بـ "المرعب" وساهم في بثِّ لهجة عنصريّة تحريضية، ونتيجة لموجة الاستياء الكبيرة التي أعقبت التقرير قام الموقع بحذفه.

في عام 2013 نشرت صحيفة "البلد" اللبنانية على موقعها مقالاً بعنوان "أزمة العنوسة تضرب لبنان الأفضلية للاجئات السوريات"، حيث أَلقت الصحيفة اللوم بارتفاع نسبة العنوسة في لبنان على اللاجئات السوريات، وبعد موجة استياء عام قامت الصحيفة بحذفه من موقعها.



نشر موقع تلفزيون mtv اللبناني في 13/ تشرين الأول/ 2016 تقريراً بعنوان ”بمارسون الجنس حيث لا يجروء الآخرون“ يطرح التقرير قضية ارتفاع نسبة المواليد السوريين في لبنان ويُعالجها بطريقة غير مهنية ولا أخلاقية.

مقطع فيديو يظهر تشجيع وتحريض عائلة لبنانية لطفل على ضرب طفل سوري آخر في لبنان - نشر المقطع في 19/ تموز/ 2014، وتم التأكد من أن الطفل سوري بعد لقاء أجرته معه قناة الجديد اللبنانية.

رابط لقاء قناة الجديد

في 6/ كانون الثاني/ 2015 أوردت صحيفة النهار مقالاً بعنوان ”الحمرا ما عادت لبنانية... التوسع السوري غير هويّتها“، تحدّث فيه الكاتب أنّ الوجود السوري في منطقة الحمرا بمدينة بيروت حوّلها إلى منطقة سوداء.

كما أصدرت العديد من البلديات في مناطق مختلفة من لبنان قرارات تُجبر السوريين على عدم الخروج من منازلهم بعد الساعة الثامنة مساءً وفرضت عليهم أوقاتاً وأماكن مُحددة للتجول، وألزمتهم دفع مبلغ \$20 شهرياً لقاء السماح لهم بالإقامة في البلدة، بينما سمحت لفئات معينة من اللاجئين تحتارهم على أساس طائفي وعرقي وسياسي ومادي بالإقامة دون مقابل، كالسماح في بقاء اللاجئين الذين ينتمون إلى الديانة المسيحية، أو الموالون للنظام السوري، والبعض سمح بإقامة المعارضين فقط، أو سمح للأغنياء دون الفقراء.

رايان بيطار، مهندس، وعضو الشبكة السورية لحقوق الإنسان في لبنان، وساهم في إجراء التقرير، يقول رايان:

”أقيم في لبنان منذ عام 2012 حتى تاريخ اليوم، وقد تعرّضت للاعتداء أثناء إقامتي مرّتين الأولى عندما تمجّم عليّ مجهولون بالضرب أثناء وجودي في بيروت، حيث جاءت دورية للأمن اللبناني وقتها واكتفت بتسجيل الحادثة، والثانية أثناء وجودي في المنطقة التي أقيم فيها، وذلك من قبل دورية تابعة للجيش اللبناني بتهمة أنني أتجول ليلاً (بعد الساعة الثامنة) ولولا تدخل كفيلي اللبناني لقاموا باعتقالي، لقد اكتفوا بضربي وتوجيه إنذار حادّ اللهجة.

كما قامت البلدية التي أقيم فيها بإبلاغ السوريين بضرورة دفع \$20 شهرياً للسماح لهم بالبقاء في البلدة، وأذاعت عبر مكبرات الصوت بعدم خروج السوريين من منازلهم بعد الساعة الثامنة مساءً مهما كان السبب وإلا سيتعرضون للاعتقال والاعتداء والطرد من البلدة“.



الاستغلال الجنسي:

تجلى الاستغلال الجنسي تجاه اللاجئات والأطفال في استغلال احتياجاتهن للمال بعد فقدانهن للمُعيل، وانتشرت شبكات عملت على استدراج النساء السوريات اللاجئات وقد وثّقنا في تقرير منفصل “الذل المرير” إحدى تلك الشبكات بعد افتضاح أمرها، وقد أظهر التقرير حجم العنف الجنسي تجاه اللاجئات السوريات في لبنان عبر شبكات الاستعباد الجنسي التي تُمارس عمليات تعذيب، وتشويه، واغتصاب، وإجهاض قسري، وتهديد بفضح الضحايا ونشر صورهن وفيديوهاتٍ تُظهرهن عاريات أو أثناء ممارستهن الدعارة، وغير ذلك من ممارسات ساديّة تعرضنَ لها، لم تُسجل أية حادثة عنفٍ جنسي داخل مراكز الاحتجاز أو نقاط التفتيش التابعة للقوات اللبنانية.

الحرمان من الحماية القضائية:

لا يتمكّن اللاجئون السوريون الذين لا يحملون وثائق رسمية ثبوتية وإقامة نظامية في لبنان من اللجوء إلى القضاء اللبناني أو مخافر الشرطة لتقديم شكوى، أو توكيل محامٍ للدفاع عنهم، لأنّ الحكومة اللبنانية تعتبرهم في هذه الحالة لاجئين غير شرعيين، كما أدّى التعامل العنصري في كثير من الدوائر الحكومية إلى تحوُّفٍ لدى كثير من اللاجئين من تقديم شكوى، وبشكل رئيس فيما إذا كانت ضد طرف لبناني.

لقد أخبرنا عدد من اللاجئين، ووردتنا أخبار عديدة عن تعرُّض اللاجئين السوريين للتهديد بالقتل والضرب من قبل عناصر عسكرية أو أرباب عمل في حال قاموا بتقديم شكوى ضدهم، للمطالبة بحقوقهم المالية أو الوظيفية، عدا عن أن التكاليف المالية لتقديم شكاوى في المؤسسات القضائية اللبنانية أو توكيل محامٍ، مرتفعة جداً، وتفوق قدرة أغلب اللاجئين الاقتصادية.

مصطفى المصطفى، من مدينة التل بمحافظة ريف دمشق، يُقيم في مدينة طرابلس بعد أن دخل لبنان بشكل غير نظامي في عام 2013، يعمل حارساً في أحد المباني السكنية مقابل مبلغ \$250 شهرياً، تعرَّض للاعتداء والضرب المبرح من قبل عدة شبان في مكان عمله، ولم يتمكن من تقديم شكوى إلى الأمن العام في لبنان، يقول مصطفى للشبكة السورية لحقوق الإنسان - عبر لقاء مباشر معه في مكان سكنه -:

”جاء أربعة شبانٍ إلى مكان عملي وطلبوا مني أوراقتي وأخبروني أنهم من الأمن، شككت بأمرهم وطلبت منهم أن أرى هوية أحدهم، عندها جرّوني خارج البناء وبدؤوا بضربي وركلي وأخبروني أنهم لا يريدون غرباء في هذا الحي، ثم ركبوا سيارة وانطلقوا مُسرعين، بعد ذلك ساعدني عدد من اللبنانيين على النهوض وأخبروني عن هوية أحد الشبان الذين قاموا بضربي، طبعاً لم أقدم شكوى إلى أية جهة لأنه بمجرد ذهابي سيسألونني عن أوراقتي الرسمية وإذا علموا أنني لا أملكها سيقومون بجبسي عدة أيام ثم يطالبونني باستخراج إقامة، ولا أريد التعرُّض لكل ذلك لأنه سينتهي بعودتي إلى سوريا مجبراً أو سيكتفي الأمن بكتابة ضبط بالحادثة“.



الحرمان من الرعاية الصحية:

يعتمد اللاجئ السوري على الخدمات الصحية التي تُقدّمها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ونظراً لزيادة أعداد اللاجئين وضعت المفوضية شروطاً للحالات التي يمكنها أن تتكفل بنحو 75% من علاجها، وهذه المساعدة لا تشمل الحالات المرضية الصعبة كمرض السرطان والتلاسيميا وغسيل الكلى، ولا يستطيع اللاجئ الذهاب إلى المشافي اللبنانية للعلاج لأنّ معظمها مشافٍ خاصة وتكاليف العلاج فيها باهظة، ولا تستقبل تلك المشافي اللاجئين إلا بعد دفعهم مبلغ تأمين للمشفى وإلا ترفض استقباله مهما كانت حالته خطيرة.

تتسبب إقامة اللاجئين السوريين في أماكن غير صحية؛ -نظراً للأوضاع المالية الصعبة، وعدم وجود مخيمات مركزية على غرار الأردن وتركيا-، في تعرّضهم إلى مخاطر الإصابة بالأمراض السارية والمعدية.

تسوّل وعمالة:

تُعتبر ظاهرتي التسوّل وعمالة الأطفال من أكبر الظواهر الاجتماعية المنتشرة لدى الأطفال السوريين اللاجئين إلى لبنان، وعلى اعتبار أن ظاهرة التسوّل قد انتشرت على نطاق أضيّق بين الفئات العمرية الأخرى سواء الشباب أو الكهول والنساء، حيث يمتهن التسوّل الأطفال الأصغر سناً، وبشكل خاص من فقدَ والديه، ومُعيليه، يُعاني هؤلاء الأطفال من الحرمان الاجتماعي والصحي، وتتراوح أعمار معظمهم بين 5 - 10 سنوات، فيما يعمل الأطفال الأكبر سناً في بيع الزهور والعلكة والمناديل على الطرقات، ومسح الأحذية وزجاج السيارات. ولقد أصبح تجوّل الأطفال في الشوارع بين السيارات عارضين بضائعهم أو متسولين مشهداً اعتيادياً في شوارع مناطق متعددة، حيث تضطرّ كثير من عائلات اللاجئين إلى توجيه أطفالهم نحو التسوّل والعمالة من أجل المساهمة في تأمين احتياجات الأسرة الأساسية من طعام وماء، وقد وردتنا أنباء متعددة عن وقوع بعض الأطفال أثناء تسوّلهم أو عملهم فريسة الاستغلال والاضطهاد، من قبل عصابات في أعمال السرقة وتوزيع المخدرات والدعارة وشبكات التسول المنظّمة، وذلك نظراً لضعف بُنيتهم ومستوى إدراكهم للمخاطر، وتتركز ظاهرتي التسول والعمالة في مدينتي بيروت وطرابلس، وبشكل خاص في مناطق الحمراء، كولا - طريق الجديدة، وعين المريسة.

الحرمان من التعليم:

سمحت السلطات اللبنانية لأطفال اللاجئين السوريين بالالتحاق بالمدارس الحكومية وأعفتهم من رسوم التسجيل، ويعاني التعليم الحكومي في السنوات الثلاث الأخيرة من قلة الدّعم المقدم من قبل الحكومة اللبنانية، وصحيح أنه من الناحية النظرية لا تشترط وزارة التربية مشكورة وجود إقامة قانونية للأطفال اللاجئين وآبائهم، لكن من الناحية العملية تمّ رفض عدد كبير من الطلاب لعدم توفرها.



لقد تسببت القوانين التي أصدرتها السلطات الرسمية المتعلقة بالإقامة وشروط توفير الوثائق الثبوتية الرسمية بانحسار توجه العائلات اللاجئة إلى تسجيل أبنائهم في المدارس الحكومية، إضافة إلى أنّ أغلب العائلات السورية اللاجئة لا تتمكّن من تحمّل العبء المادي لتسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة.

هناك تحديات إضافية كالتفاوت في المناهج الدراسية بين سوريا ولبنان، وعدم تمكّن معظم الأهالي من وضع مدرسين خاصين لتعليم أبنائهم، وعدم وجود برامج تدريسية خاصة باللاجئين السوريين لترميم المرحلة التعليمية التي فاتتهم أثناء انقطاعهم في فترة النزاع الدائر في سوريا، وأبدى عدد من الأهالي خوفاً على أبنائهم من عبارات وتصرفات عنصرية قد يتعرّضون لها في المدرسة، إضافة إلى عدم تمكّن الأهالي من إيصال أبنائهم نظراً لوجود حواجز تشترط إبراز إقامة قانونية، وهم لا يحملونها، وأخيراً الشعور الملائم بعدم جدوى التعليم نظراً لانعدام أي أفق للمستقبل في بلدنا.

قامت عدة جمعيات ومنظمات لبنانية وسوريّة محلية ودولية عاملة في لبنان تُعنى بالعمل التعليمي والإغاثي بعدد من الفعاليات التعليمية في بعض المخيمات حيث أنشأت مدارس مؤقتة للتعليم الابتدائي، إلا أنّ عدم الاعتراف بشهادات هذه المدارس أدى إلى يأس اللاجئين من جدوى الالتحاق بها، فضّل معظمهم التوجه نحو العمل والابتعاد عن التعليم. يوسف الجمل، من مدينة حلب، لاجئ يقيم في مخيم بمنطقة عرسال، أب لثلاثة أطفال ذكور جميعهم غير ملتحقين بالعملية التعليمية، أخبر يوسف الشبكة السورية لحقوق الإنسان - عبر لقاء مباشر معه حيث يسكن - عن الأسباب التي تمنعه من إرسال أبنائه إلى المدرسة:

”نحن بالكاد نؤمّن ثمن طعامنا وثنم شراء بعض الملابس المستعملة، لديّ ثلاثة أبناء، أحمد الكبير عمره 13 عاماً، ومعاذ 12 عاماً، وغيث 9 أعوام، وإذا ذهبوا جميعهم إلى المدرسة فهذا يعني بقاءنا بلا طعام. المدرسة تحتاج إلى ثمن المواصلات والكتب والقرطاسية والحقائب. والمعيشة في لبنان غالية، نحن نعيش في خيمة ولا أحد يُساعدنا، علينا أن نعمل جميعنا حتى نعيش، أنا أحب أن أرى أبنائي يذهبون إلى المدرسة كبقية الأطفال ولكن في هذا المكان المأساوي سنكون سعداء إن استطعنا شراء احتياجاتنا الضرورية فقط، التعليم أصبح رفاهية للأطفال في هذا المخيم“.

آلاف الأطفال مكتومي القيد:

لتسجيل مولود للاجئ سوري في لبنان، يجب اتباع الخطوات التي حددها الحكومة اللبنانية:

أولاً: الحصول على شهادة ولادة لبنانية للطفل من طبيب مرخص أو من القابلة القانونية.

ثانياً: الحصول على وثيقة ولادة صادرة عن أحد مختاتير المنطقة حيث ولد الطفل، وتكلفت وثيقة الولادة ما بين 10 000 إلى 30 000 ليرة لبنانية تبعاً لكل مختار، ثم الحصول على أخرى صادرة عن دائرة نفوس الأجانب، كلفتها 5 000 ليرة



لبنانية يُضاف إليها 3 000 ليرة لبنانية بدل طوابع (طابع عن كل مستند مقدّم)، ثم الحصول على وثيقة ولادة من وزارة الشؤون الخارجية وتكلف 2 000 ليرة لبنانية.

ثالثاً: تنقسم عملية تسجيل وثائق المواليد إلى قسمين:

أ. تسجيل وثيقة الولادة في دائرة النفوس (على مستوى القضاء).

ب. تسجيل وثيقة الولادة لدى دائرة وقوعات الأجانب التابعة لدائرة الأحوال الشخصية (على مستوى المحافظة).

رابعاً: تسجيل/ ختم وثيقة الولادة لدى وزارة الشؤون الخارجية.

خامساً: تسجيل/ ختم وثيقة الولادة لدى السفارة السورية في لبنان.

تفرض القوانين وجوب إتمام الخطوات الثلاث الأولى خلال السنة الأولى من تاريخ الولادة، وفي حال لم يتمكن أهل المولود من ذلك، يتوجب عليهم تقديم دعوى قضائية لاستكمال تسجيل الولادة.

قبل كلِّ ما سبق يفترض وجود إقامة نظامية، وكما أشرنا سابقاً، لا بُدَّ من وثائق ثبوتية لاستخراج الإقامة، كما أن معظم الولادات تجري خارج المشافي، نظراً للتكلفة المادية المرتفعة من ناحية، ولأنَّ كثيراً من حالات الزواج غير مثبتة قانونياً في الدوائر الحكومية السورية أو اللبنانية، وإنما حصلت بعد اللجوء، ولا يمتلك الزوجان سوى عقد قام به رجل دين بحضور الشهود والأهل هذا من ناحية ثانية. وأخيراً يتجنَّب كثير من اللاجئين السوريين التوجه إلى السفارة السورية خوفاً من تعرُّضهم للاعتقال أو المضايقات، ولجميع هذه الأسباب تصاعدت أعداد مكتومي القيد السوريين في لبنان بشكل مخيف، ولا تمتلك إحصائية دقيقة لهم، ولم نَقم في هذا التقرير بإجراء دراسة استقصائية، بل اعتمدنا على مقابلة عدد كبير من اللاجئين المقيمين على مدى قرابة عام، ويعاني هؤلاء الأطفال من تداعيات قانونية واقتصادية واجتماعية تُخيفه نتيجة عدم تسجيلهم.

ثالثاً: الاعتقال والخطف والتعذيب والتسليم إلى النظام السوري:

تصاعدت عمليات الاعتقال التعسفي التي تقوم بها قوات الأمن اللبناني بحق اللاجئين السوريين مع بداية عام 2016، وتركزت عمليات الاعتقال في مناطق طرابلس وعرسال وبيروت، الأمر الذي انعكس على حياة السوريين الاقتصادية والاجتماعية؛ ما اضطرهم إلى الحد من تحركاتهم وإيقاف أعمالهم وخوفهم من التجوال في الشوارع والأسواق أو خارج المخيمات كإجراء وقائي يحمون به أنفسهم من الاعتقال وربما الطرد إلى سوريا. طالت الاعتقالات فئات السوريين الموجودين على الأراضي اللبنانية سواء المقيمين منهم أو اللاجئين الذين لم يحصلوا على



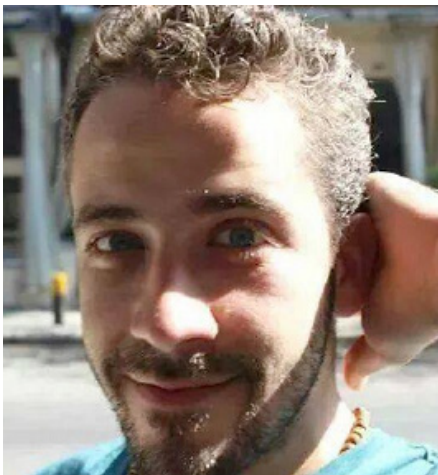
إقامات رسمية، الكُتّاب والفنانون والنشطاء الذين يقومون بتقديم خدمات الإغاثة والتعليم والطبابة للنازحين السوريين في المخيمات، والعسكريون المنشقون عن النظام السوري، بتهم مختلفة تصل حدّ دعم الإرهاب، وحتى مخالفة شروط إقامة السوريين في لبنان.

عبد الله عرفان، من مدينة القصير بريف محافظة حمص، دخل لبنان عام 2013 بشكل غير قانوني، تعرّض عبد الله للاعتقال مرتين أثناء وجوده في لبنان، الأولى: من قبل مخبرات الجيش اللبناني في آذار 2016 واحتجز خلالها مدة يومين في مركز احتجاز بمدينة طرابلس، والثانية: من قبل فرع المعلومات التابع للأمن العام واحتجز في مركز احتجاز بمدينة بيروت مدة خمسة أيام دون أن توجه إليه أي تهمة، -تواصلنا معه عبر السكايب- يقول عبد الله للشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”اتصلت بي مخبرات الجيش اللبناني وطلبت مني مراجعتها في اليوم التالي، ذهبت إليهم احتجوني لديهم يومين في غرفة صغيرة كانت سيئة وفيها نحو 50 معتقل ثم أطلقوا سراحي، المرة الثانية كانت أثناء تقديمي طلب الإقامة في مركز الأمن العام بطرابلس، قام عناصر الأمن بتوقيفي بعنف ونقلوني إلى مركز الأمن العام في بيروت حيث تم التحقيق معي وتوجيه الشتائم، أنا لم أتعرض للتعذيب لكنني سمعت أصوات تعذيب مُعتقلين آخرين في غرف التحقيق، حققوا معي بسبب عملي السابق في مشفى لرعاية الجرحى السوريين في أحد المخيمات، وأطلقوا سراحي بعد خمسة أيام“.

ومما زاد من خطورة هذه الاعتقالات التعسفية، تسليم قوات الأمن العام اللبناني عدداً من المطلوبين أمنياً للنظام السوري عبر الموانئ البحرية ومطار بيروت ونقاط الحدود البرية، غالباً ما يتم تسليم المعتقلين إلى قوات الأمن العسكري السوري، حيث يتم احتجاز معظمهم في فرع 293 التابع لشعبة المخبرات العسكرية بمدينة دمشق، وقد فقدنا المعلومات عن كثير منهم، وتحولوا إلى عداد المختفين قسرياً.

سجلنا تسليم الأمن العام اللبناني ما لا يقل عن 56 معتقلاً سورياً إلى المخبرات العسكرية السورية منذ بداية عام 2013 حتى نهاية عام 2016، بالرغم من أن لبنان طرفٌ في العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، وفيه يحظر الاعتقال التعسفي.



الدكتور عبد الرحمن ممدوح الفتوى، من مدينة حمص، طيب بيطري، يبلغ من العمر لدى اعتقاله 24 عاماً، حاول الهجرة في مركب عبر البحر من طرابلس إلى تركيا، لكن صاحب المركب كان مخبراً لدى قوات الأمن اللبناني، وتم تسليم عبد الرحمن الفتوى إلى قوات الأمن السوري في ساحل طرطوس في آب/ 2014، ويُعتبر مصيره مجهولاً حتى اللحظة.



المقدّم عمر الخطيب، ضابط سوري منشق عن صفوف القوات الحكومية، في آذار/ 2015 اعتقلته الأجهزة الأمنية اللبنانية إثر مدهامة مكان إقامته في منطقة المنية في لبنان، وتم تسليمه للقوات الحكومية السورية عند نقطة المصنع الحدودية، وما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

معظم الحالات التي قامت قوات الأمن اللبناني بتسليمها للنظام السوري كانت لضباط عسكريين منشقين عن النظام السوري، أو لمعتقلين سوريين محكومين من قبل القضاء اللبناني ويقضون فترة احتجازهم في سجن رومية شرق مدينة بيروت بتهم مختلفة معظمها دخول لبنان بطريقة غير شرعية أو عدم امتلاكهم أوراق رسمية ومدة أحكامهم تتراوح بين السجن لأشهر حتى سنوات، وأخيراً هناك بعض حالات التسليم تمت بحق سياسيين معارضين.

هناك تنسيق استخباراتي بين أجهزة الأمن في البلدين، ويبدو لنا أن أجهزة الأمن السورية قد زوّدت أجهزة الأمن اللبنانية بقوائم بأسماء المطلوبين، وتكمن الكارثة، أن تبادل الأشخاص يتم بسرّية مطلقة، وعندما تصلنا معلومات فهي من باب المصادفة؛ ما يجعل الحصيلة الفعلية لمن تم تسليمهم أكبر من التي سجلناها بكثير هذا من ناحية، ولكن الأهم هو مصير هؤلاء الأشخاص، الذين قد يتعرضون لخطر القتل المباشر أو الموت بسبب التعذيب داخل مراكز احتجاز النظام السوري.

وعلى الرغم من وجود [اتفاق قضائي](#) بين لبنان وسوريا حول تسليم المطلوبين وتنفيذ الأحكام الجزائية بين الدولتين إلا أنّ هذا الاتفاق نصّ في مادته الرابعة أنه لا يسمح بعملية تسليم مرتكبي الجرائم ذات الطابع السياسي، كما نصّت المادة السادسة من الاتفاق ذاته أنه يؤجل تسليم المطلوبين في حال كانوا يخضعون لتحقيق أو محاكمة حتى تنتهي المحاكمة، كما ينصّ الاتفاق أيضاً أن تقوم الدولة التي طلبت التسليم بإرفاق مذكرة صادرة عن سلطة قضائية مبين فيها نوع الجرم وموقعة من القاضي الذي أصدرها وهذا يخالف جميع الحالات التي قام لبنان بتسليمها باعتبار أن جميع المطلوبين كانوا مطلوبين بناء على تقارير أمنية وليست قضائية، إلا أنّ قوات الأمن السورية واللبنانية قد ضربت بهذا الاتفاق عرض الحائط.

الخطف:

سجلنا تعرّض ما لا يقل عن 108 لاجئ سوري لعمليات خطف من قبل مجموعات مجهولة، إما بهدف الحصول على فدية مالية أو بهدف تسليمهم للنظام السوري، وذلك بين أيار/ 2011 حتى كانون الأول/ 2016.

ألقت السلطات اللبنانية القبض على إحدى تلك العصابات في آب/ 2016، حيث اعترفوا بقيامهم باستدراج عدد من الضباط المنشقين عن القوات الحكومية السورية وخطفهم وتسليمهم للنظام السوري مقابل حصولهم على تسهيلات في عمليات التهريب بين البلدين.



شبلي العيسمي، من قرية امتان بريف محافظة السويداء، تولى عام 1925، من مؤسسي حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا، والأمين العام السابق له، لجأ إلى العراق في عام 1966 عندما كان يشغل منصب نائب الرئيس حينها، في 24/ أيار/ 2011 تم اختطافه من قبل مجهولين من أمام منزله في منطقة "عالية" في لبنان وتسليمه للقوات الحكومية السورية، وما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

التيب يحيى حداد، من محافظة حمص، ضابط منشق عن صفوف الفرقة الرابعة وهي إحدى فرق الجيش النظامي التابع للقوات الحكومية، في عام 2014 اختطفه مجهولون من مكان إقامته في لبنان وقاموا بتسليمه للقوات الحكومية السورية، وما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

الملازم أول كمال باكير، من بلدة تلخالخ بريف محافظة حمص، ضابط منشق عن صفوف القوات الحكومية السورية، في آذار/ 2015 تعرّض للاختطاف والإخفاء القسري من قبل مسلحين مجهولين من مكان إقامته في منطقة البقاع الغربي في لبنان، أُلقت القوى الأمنية اللبنانية القبض على الخاطفين واعترفوا بتسليمه للقوات الحكومية السورية عند منطقة المصنع الحدودية، وما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

محمد أحمد النعماني، ناشط سياسي معارض للنظام السوري، مقيم في لبنان، في كانون الأول/ 2014، تعرّض للاختطاف والإخفاء القسري من قبل مسلحين مجهولين من مكان إقامته في منطقة البقاع الغربي في لبنان، أُلقت القوى الأمنية اللبنانية القبض على الخاطفين واعترفوا بتسليمه للقوات الحكومية السورية، وما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

إسماعيل رضا العنطاوي، ضابط سوري منشق عن صفوف القوات الحكومية، تعرّض للاختطاف من قبل مجهولين من مكان وجوده في لبنان في 29/ كانون الأول/ 2014، قام خاطفوه بنقله إلى سوريا وتسليمه للقوات الحكومية، وما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

جاسر الحمّاميد، ضابط سوري منشق عن صفوف القوات الحكومية، تعرّض للاختطاف من قبل مجهولين من مكان وجوده في لبنان في 26/ كانون الثاني/ 2015، قام خاطفوه بنقله إلى سوريا وتسليمه للقوات الحكومية، وما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



رابعاً: التوصيات:

إلى الحكومة اللبنانية:

عدم إرجاع اللاجئين السوريين إلى النظام السوري قسراً، وخاصة المعارضين السياسيين أو العسكريين، فإن مصيرهم سيكون القتل الفوري، أو الإخفاء القسري.

إصدار قرارات جديدة من شأنها تخفيف رسوم تجديد إقامة اللاجئين، والسماح لهم بالعمل، والبدء بتسوية أمور مخالفتي شروط الإقامة للاجئين الذين لم تشملهم القرارات السابقة وتسهيل الحصول عليها بهدف عودتهم إلى الحياة الطبيعية، ما يُشجعهم على إعادة إرسال أبنائهم إلى المدارس.

إيجاد آلية تضمن تسجيل مواليد اللاجئين السوريين في لبنان.

السماح لمفوضية اللاجئين باستئناف تسجيل اللاجئين السوريين بعد توقفها عن ذلك منذ أيار 2015.

متابعة ومحاسبة شبكات المافيا الذين يستغلون وضع اللاجئين السوريين.

إلى الدول المانحة:

الإيفاء بكامل التعهدات إلى الدولة اللبنانية لمساعدتها في تحمل الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والبنوية لقرابة 1.7 مليون شخص وفدوا إلى لبنان.

الطلب من الحكومة اللبنانية تلبية كافة التوصيات المشار إليها في الفقرة السابقة، والضغط عليها لتحقيقها في أقرب وقت ممكن.

شكر وتقدير

كل الشكر للاجئين السوريين في لبنان الذين أغنت رواياتهم هذا التقرير، وللنشطاء السوريين واللبنانيين في لبنان، وللمحامي نبيل الحلبي على المعلومات التي قدّموها لإنجاز هذا التقرير.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

